ظاهرة غسيل الأموال: دراسة في الآثار الاقتصادية الدولية وسبل المعالجات

The phenomenon of money laundering: A study of its international economic effects and potential solutions

م. د. عقيل حسين عباس محمد

Dr.Aqeel Hussein Abbas

كلية الإمام الكاظم (ع) أقسام ديالى

Lawld2@iku.edu.iq

ملخص البحث

إنَّ ظاهرة غسيل الأموال، تعدُّ من أبرز تحديات العصر الحديث، التي تواجه الاقتصاد العالمي، بسبب آثارها التي تمتد إلى الكثير من العمليات الاقتصادية، كالتجارة، والاستثمار، ومن ثم التأثير في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، مسجلة بذلك نتائج سلبية على مجمل مؤشرات الاقتصاد العالمي، مما يجعل التعاملات الدولية المالية، والتجارية، وكذلك الاقتصادات المحلية لمختلف الدول، على محك الثقة، والاستقرار، لذلك تسعى الدراسة إلى كشف العلاقة بين عمليات غسيل الأموال، وآثارها الاقتصادية الدولية، وتسليط الضوء على طبيعة الثقة بين الدول، والمؤسسات المالية، وكذلك مستويات ذلك التأثير في التعاون الاقتصادي الدولي، مع بيان فاعلية الجهود الدولية في ذلك الإطار، والتي تبنتها العديد من الاتفاقيات برعاية هيئة الأمم المتحدة، فضلًا عن مجموعة من المؤسسات، والمنظمات المالية الدولية، والتي أسهمت في الحد من الآثار السلبية لتلك الظاهرة، التي ما زالت تتطلب المزيد من الاجراءات، والتعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة غسيل الأموال، سبل المعالجات الاقتصادية، الآثار الاقتصادية، التعاون الدولي.

Abstract

Money laundering represents one of the most significant challenges facing the global economy in the modern era, primarily due to its far-reaching economic consequences. This study aims to explore the relationship between money laundering activities and their international economic impacts, while also highlighting the nature of trust between countries and financial institutions. The research further evaluates the effectiveness of international efforts undertaken by global financial institutions and organizations to mitigate the negative effects of this issue. Despite these efforts, the study recognizes that the harmful consequences of money laundering still demand additional measures and enhanced international cooperation.

key words: Money laundering issue, Economic solutions, Economic effects , International cooperation

المقدمة

تُعدُّ ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر العالمية، التي ارتبط ظهورها بالتطور العلمي، والتكنولوجي، وتجليات العولمة، والحداثة، إذ أسهمت تلك التحولات في تعزيز التفاعل بين الدول، والفواعل الدولية الأخرى، مما سهل انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وقد نجم عن ذلك توافر هامش واسع لنشاط نقل الأموال ومن ثم تبييضها، عن طريق جمعها بوسائل غير مشروعة، وتدويرها لإضفاء مظهر الشرعية عليها، مستفيدة من الثغرات الإدارية، والسياسات الوطنية غير المواكبة. ففي ظل التقدم التكنولوجي، والذكاء الصناعي، لم تعد تلك الأنشطة محصورة ضمن نطاق الحدود الوطنية فحسب، بل امتدت إلى المستوى الدولي، مما زاد من آثارها السلبية في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولًا- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التداعيات السلبية للظاهرة، وآثارها الاقتصادية الدولية، في ظل التسهيلات التجارية الدولية المتبادلة، ونتاجها، ليس فقط على السياسات الاقتصادية للدولة فحسب، بل امتداد ذلك إلى السياسات الدولية، بما تتضمنه من اتفاقيات، وأطر متعددة للتعاون الدولي، وما له من انعكاسات على استقرار الاقتصاد الدولي برمته، مما يسترعي مراجعة الجهود الدولية المعنية بتلك الظاهرة، ومحاولة تقييمها، للوقوف على سبل المعالجة الناجعة لها.

ثانيًا- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة غسيل الأموال، والبحث في آثارها الاقتصادية الدولية، في إطار التوسع التجاري للدول، والانفتاح التجاري الذي يعدُّ مدخلًا مهمًا للتعاون الدولي، ودعم التنافسية الدولية، إلا أنَّه في الوقت نفسه يعدُّ سبيلًا لتفشي الظاهرة، على الرغم ممّا يحققه من ايجابيات، وهذا ما تهدف إليه الدراسة في متابعة آثار الظاهرة في الاقتصاد الدولي، والوقوف على سبل المعالجات، والجهود الرامية للحد منها .

ثالثًا- إشكالية الدراسة

تتمثل في طرح العديد من التساؤلات، بخصوص مفهوم الظاهرة، وآثارها الاقتصادية الدولية، عن طريق الأسئلة الآتية:

١- ما المقصود بظاهرة غسيل الأموال؟ وما المعايير الدولية المحددة لها؟

٢- ما انعكاساتها على الاقتصاد العالمي في ظل التسهيلات التجارية الدولية؟

٣- ما التدابير الدولية المتبعة للحد من آثارها الاقتصادية العالمية؟ وما مدى نجاعتها؟

رابعًا- فرضية الدراسة

نظرًا لما تثيره ظاهرة غسيل الأموال من تحديات جمة، فإنَّ هذه الدراسة تفترض أنَّ استئصال هذه الظاهرة، يتطلب نهجًا دوليًا متكاملًا، إذ إنَّ تلك الجهود الدولية الحالية، لم ترقَ إلى استئصال الظاهرة، والحد من آثارها الاقتصادية بشكل شامل، بل يتطلب المزيد من الاجراءات الاستباقية.

خامسًا- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، للوقوف على ماهية الظاهرة، وأسبابها، وخصائصها، عن طريق عرض مفردات الظاهرة، وخصائصها، وبياناتها، بما يتضمن ذلك من تقارير للمؤسسات المعنية بالظاهرة، ودراسة مؤشراتها، ثم مقارنتها وفقا للمنهج المقارن. كذلك تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي، لتقييم الأثر الاقتصادي لتلك البيانات، وانعكاسها في الاقتصاد الدولي، وتحديد سبل المعالجات المتبعة، ومدى نجاعتها، وتحديد مجموعة توصيات بصددها.

سادسًا- خطة الدراسة

تضمنت الدراسة فضلًا عن المقدمة، والخاتمة، ثلاثة مباحث، تطرق الأول منها إلى التعريف بظاهرة غسيل الأموال، وخصائصها الاقتصادية، أمَّا المبحث الثاني فقد انصرف إلى دراسة الآثار الاقتصادية للظاهرة، وتدفقات الأموال، والاستثمار الدولي، فضلًا عن التصنيف الدولي وفقا للمعايير الدولية، وتناول المبحث الثالث أهم السبل، والجهود الدولية، المعنية بالحد من آثارها.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يتطلب فهم ظاهرة غسيل الأموال؛ رصد مفهومها، وتطورها، كذلك تسليط الضوء على أبرز خصائصها، كونها ظاهرة استرعت اهتمام المجتمع الدولي، بعد تغلغلها عبر مظاهر الاقتصاد الدولي الحديث، وأدواته المتطورة، وانعكاس ذلك على رأس المال العالمي، وتدفقات الاستثمار في الدول.

المطلب الأول: تعريف ظاهرة غسيل الأموال

إنَّ توصيف مجموعة العمليات، والأنشطة المتعلقة بغسيل الأموال، بكونها ظاهرة ترتبط بالطبيعة الدولية لها، مما يجعلها ظاهرة اقتصادية دولية، تتجاوز الحدود الرسمية للدول، وتؤثر في مجمل الأنظمة الاقتصادية، والمالية، الدولية، ومن ثم فهي ليست حالة منعزلة أو فردية، إذ ينصرف تعريفها للإشارة إلى ما يُعرف بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل، الذي يرتبط بجمع الأموال من مصادر غير

مشروعة، مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني، والدولي، على حدٍ سواء، عن طريق دمج العوائد المالية المتحققة عن تلك النشاطات، مع مشاريع اقتصادية مباحة، بهدف إخفاء مصدرها الحقيقي، وتضليل الجهات الأمنية، والرقابية، إذ يتجسد مفهوم غسيل الأموال، في استخدام وسائل، وتصرفات مالية مشروعة، للتعامل مع أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة، وذلك بهدف إضفاء الشرعية عليها، ويتم ذلك عبر إخفائها ضمن معاملات تجارية عادية، وإعادة تدويرها عدة مرات، وبأساليب متنوعة خلال مراحل زمنية قصيرة، ليتم استثمارها في مجالات متعددة. وقد عُرفت الظاهرة على أنَّها: سلسلة عمليات منظمة، تعتمد على إدخال العوائد المالية، الناتجة عن أنشطة غير مشروعة، ضمن النظام الاقتصادي العالمي، مما يجعل من الصعب تتبع مصادرها الأصلية، والكشف عن طبيعتها[(١)]. ومن جهة أخرى، ووفقًا لاختلاف التشريعات الدولية، فقد تبنت اتفاقية فيينا لعام (١٩٨٨)، التعريف بها بكونها: وسيلة للتعامل بالأموال غير المشروعة، الناتجة عن تجارة المخدرات، من دون التوسع في ذلك ليشمل العوائد من الأنشطة الأخرى[(٢)]. كما عرفت في التوصية التي أصدرها مجلس اتحاد المجموعة الأوروبية، في (١٠) حزيران (١٩٩١)، بكونها تشمل العمليات كافة، المرتبطة بالعائدات غير المشروعة، الناجمة عن تجارة المخدرات، وهو ما يتماشى مع النهج الذي تبنته اتفاقية فيينا لعام (١٩٨٨). وقد اعتمدت تعريفات أخرى للعديد من الدول، ومنها الولايات المتحدة الامريكية، وفقًا لما أقره مجلس الشيوخ الأمريكي عام (١٩٨٦)، عن طريق التشريع الذي عَرَّف غسيل الأموال، بأنَّه: أي تصرف يهدف إلى إخفاء الأموال المتحصلة من أنشطة مختلفة، مما يعكس نهجاً أكثر شمولية لهذه الظاهرة، ومكافحتها[(٣)]. كما أكد الفقه الإنكليزي على أنَّ ظاهرة غسيل الأموال، هي مجموعة عمليات نقل أو إيداع أموال، تمَّ الحصول عليها من نشاط غير مشروع عن عِلْم، أو المساعدة في هذه العمليات، وذلك بهدف إخفاء مصدر تلك الأموال[(٤)]. إذ يشمل

---

(١) سيد شوربجي عبد المولى، عمليات غسيل الاموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات، العدد(٢٨)،المجلد(١٤) ،جامعة نايف العربية، الرياض،١٩٩٩، ص٣٠٣.

(٢) المادة الاولى / الفقرة رقم ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في الجلسة العامة السادسة المعقودة في ١٩ كانون الأول –ديسمبر ، فيينا،١٩٨٨ ، والمنشورة على الرابط : (تاريخ الاطلاع ٤-٤-٢٠٢٥)

https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf

(3) Washington, DC, United States, Anti-Drug Abuse Act of 1986:

https//:www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/anti-drug-abuse-act.

(تاريخ الاطلاع: 5-4-2025)

(٤) أروى الفاعروي و ايناس قطيشات ،غسيل الأموال : المدلول العام ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص-ص ٣٣-٣٤.

ذلك أيضا الحالات التي يتم فيها اكتساب ملكية الأموال المشبوهة، أو استخدامها، مع العلم بمصادرها، إزاء ذلك يمكن القول: إنَّ ظاهرة غسيل الأموال، هي عبارة عن سلسلة عمليات مالية، تهدف إلى إضفاء الشرعية على الأموال الناجمة عن أنشطة غير مشروعة، عن طريق مشاريع وهمية، أو تمويل الشركات الخاسرة، أو إيداع الأموال بشكل غير رسمي، ولا شكَّ في أنَّ لها العديد من التداعيات على الاقتصاد العالمي، سواء على المعاملات التجارية، أو حركة الاستثمارات، ونظرا لآثارها السلبية فقد تعددت وسائل التعامل معها، عن طريق العديد من الاتفاقيات، والمؤسسات الدولية، (كما في الجدول رقم ١) التي سيتم الاشارة إلى دور كل منها لاحقًا.

جدول (١) أهم المؤسسات الدولية المعنية بظاهرة غسيل الأموال

المؤسسة	التوصيف	الدور
هيئة الأمم المتحدة	منظمة دولية عامة	إدارة الاتفاقيات وإصدار القرارات بشأن عمليات غسيل الأموال كاتفاقية (فيينا) و (باليرمو)
صندوق النقد الدولي	وكالة دولية متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة	الدعم الفني وتقييم الالتزام بالمعايير الدولية
لجنة بازل للرقابة المصرفية	لجنة دولية تابعة لبنك التسويات الدولية	وضع المعايير الرقابية للحد من استخدام النظام المصرفي في عمليات غسيل الأموال
مجموعة العمل المالي (FATF)	منظمة دولية حكومية متخصصة	وضع المعايير الدولية الخاصة بعمليات غسيل الأموال

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

1- www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Fight-against-money-laundering-and-terrorism-financing?utm_source=chatgpt.com

2- https://moneylaundrycompating.blogspot.com/2009/08/blog-post_23.html?utm_source=chatgpt.com

3- https://index-baselgovernance-org.translate.goog/expert-edition?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

المطلب الثاني: خصائص ظاهرة غسيل الأموال

تعدُّ ظاهرة غسيل الأموال، من الظواهر التي تشكّل عبئًا إضافيًا لتحديات الاقتصاد الدولي، نظرًا لاعتمادها على العديد من العمليات المالية المتطورة، لوسائل التجارة الدولية، وتقنياتها، ويمكن الإشارة إلى خصائصها، كما يأتي:

أولًا - تبلور عمليات غسيل الأموال إلى ظاهرة عالمية:

مع التطور الكبير في ثورة الاتصالات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية، أصبحت عمليات غسيل الأموال ذات طابع عالمي يتجاوز حدود الدول، ويمتد إلى مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية، عن طريق ارتباط الظاهرة بعمليات الاستثمار، والتجارة الدولية، ومن ثم أضحت الجهود الوطنية غير كافية لمكافحة الظاهرة المتنامية، مما دفع باتجاه ضرورة وجود تعاون دولي للحد من آثارها، إذ على الرغم من الفوائد التي تتضمنها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، مثل إزالة الحواجز الكمركية، واستخدام التجارة الإلكترونية، وانتشار المناطق الحرة، وعمليات الخصخصة، فإنَّ لهذه الفوائد تأثيرات سلبية أيضا، فقد رافقت تلك التسهيلات توفير البيئة الملائمة، لتعزيز عمليات غسيل الأموال، ويعود ذلك إلى أنَّ التشريعات في بعض الدول، تسهم في تفشي الظاهرة، عن طريق تسهيلات إنشاء الشركات، والتحويلات الإلكترونية، واستخدام بطاقات الصراف الآلي، وهي من الوسائل الأكثر شيوعًا في العمليات المصرفية، في ظل العصر الراهن((٥)). وذلك لا يعني أنَّ الظاهرة حديثة بسبب التطور التكنولوجي فحسب، بل إنَّها تعود إلى بدايات القرن الماضي، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، ما مثلته عملية (Benex) للمدة من (١٩٩٦) إلى (٢٠٠٢)، والتي قدرت مبالغها نحو (٩) مليار دولار أمريكي، عبر حسابات بنك نيويورك((٦)).

---

(٥) أروى القاعروي وإيناس قطيشات، مصدر سبق ذكره، ص - ص ١٨ - ١٩.

(٦) Julian Crowley, 10 Most Notorious Money Laundering Cases of the 20th Century, Article published on the Internet on : 1-11-2011, On the lin
https://www.businesspundit.com/10-most-notorious-money-laundering-cases-of-the-20th-century/
(تاريخ الاطلاع:٥-٤-٢٠٢٥)

ثانيًا- استعمال الوسائل التقنية الحديثة في غسيل الأموال :

إنَّ استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، في مجال الاتصالات، والعمليات المصرفية، قد أسهمت إسهامًا كبيرًا في تفاقم مشكلة غسيل الأموال، فقد أصبحت العمليات التي تتم عبر الإنترنت، والهاتف المحمول، والتحويلات الإلكترونية، والسمة الغالبة في هذا المجال، لذا فقد تطورت أساليب إخفاء عمليات غسيل الأموال بشكل ملحوظ، لاسيَّما إذا أخذنا في الاعتبار، أنَّ تلك العمليات تتم عن طريق شبكات دولية، تتميز بالتخطيط المحكم، والدقيق[٧]. وبحسب تقرير نُشِر في موقع وزارة الخارجية الأمريكية في العام (٢٠١٧)، فقد تراوح حجم عمليات غسيل الأموال السنوي، بين (٢,١) ترليون دولار إلى (٣,٦) تريليون، أي ما يعادل نسبة (٢,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي العالمي[٨]. ومن الجدير بالذكر، أنَّ عمليات غسيل الأموال أصبحت صناعة متخصصة، يشرف عليها مهنيون متخصصون، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بين الصناعات العالمية، من حيث القيمة عبر قنوات مختلفة، ومن أهمها:

١-المؤسسات المالية: تتمثل في المصارف الحكومية، والخاصة، والأسواق المالية العالمية، البورصات، وشركات التأمين، إذ تتم العمليات عن طريق إيداع الأموال لقاء فوائد محددة، ليتم سحبها لاحقاً مع شهادة من البنك ذاته، أو قد يتم اللجوء إلى تجزئة الأموال، ثم توزيعها في عدد كبير من المؤسسات المصرفية، ونحو ذلك من عمليات. أو قد تتم تلك العمليات عن طريق عمليات شراء العقارات، وكذلك إنشاء الشركات للاستيراد والتصدير، ويبالغ في تسجيل مبالغ فواتير الحركات والمعاملات التجارية، لتسويغ الأموال المتحصلة عن تلك الوسائل.

٢-التجارة عبر الإنترنت: أضحت العديد من عمليات تحويل الأموال إلكترونيًا، ملاذًا آمناً للتجارة الإلكترونية، مما يسهل التخلص من الرقابة نوعًا ما، فضلًا عن التوسع في وسائل الدفع عبر الإنترنت، أو التحويل الإلكتروني للنقد العادي، عن طريق العديد من الوسائط، لاسيَّما نظام التحويل عبر الحدود (سويفت SWIFT)[٩]، إذ تشير تلك الوسائل إلى صعوبة كشف مصادر التمويل غير المشروع، عبر القنوات المتداخلة بين الدول، والأشكال التجارية، والمصرفية، المختلفة.

(٧) عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (٤)، المجلد (٣)، جامعة حسيبة، الجزائر، (٢٠٠٦)، ص٢١٧.

(٨) تقرير بعنوان: مكافحة غسيل الأموال، صادر عن وزارة الخارجية الامريكية عام (٢٠١٧). متاح على الرابط: (تم الاطلاع بتاريخ ٦-٤-٢٠٢٥) https://:٢٠٠٩-٢٠١٧.state.gov/j/inl/c/crime/٤٤٦٣٤.htm

(٩) Armando Fernández Steinko, "Financial Channels Of Money Laundering in Spain," The British Journal of Criminology, vol. 52, no. 5 (September 2012), pp. 908-931.

المبحث الثاني

آثار غسيل الأموال في الاقتصاد العالمي

إنَّ الدخول الناجمة عن عمليات غسيل الأموال، تمثل قوة شرائية غير ناتجة عن أنشطة اقتصادية حقيقية، وهذا يؤدي إلى تفاقم العديد من الضغوط الاقتصادية السلبية، سواء كان ذلك يتعلق بحركة التمويل، والاستثمارات أو المؤشرات الاقتصادية، وعن طريق الآتي:

المطلب الأول: الآثار في تدفقات الأموال والاستثمارات الدولية

أولاً- أثر غسيل الأموال في تدفق الأموال عالميًا

تؤثر حركة تدفقات رؤوس الأموال، في كفاءة النظام المالي العالمي، واستقراره، غير أنَّ غسيل الأموال يتسبب بتشوهات عميقة في هذا الجانب. إذ تُضخ الأموال غير المشروعة في الاقتصاد الرسمي، بطرق غير خاضعة للرقابة، ما يؤدي إلى تغيُّرات مصطنعة في حجم رؤوس الأموال، واتجاهها، بين الدول.

إنَّ من أبرز صور هذا الأثر، يتمثل في تغيير أنماط التدفق الطبيعي لرؤوس الأموال؛ فبدلاً من أن تتجه الأموال نحو الدول ذات السياسات الاقتصادية المستقرة، والمؤسسات القوية، نراها تتدفق إلى دول ذات أنظمة رقابة ضعيفة، وبيئات قانونية هشة، تُعرف بأنَّها ملاذات آمنة لغسيل الأموال، هذا التوجه يُحدث اختلالاً في حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي، ويضعف قدرة الدول النامية على جذب التمويل اللازم لمشروعاتها التنموية.((١٠))

أمَّا من حيث أثر غسيل الأموال في أسعار الصرف، وحركة العملات الأجنبية، فإنَّ تدفق الأموال المغسولة بكميات ضخمة، يُؤثر في المعروض من العملات الأجنبية داخل الدولة، ما يؤدي إلى تقلبات حادة في قيمة العملة المحلية. ففي بعض الحالات، قد يؤدي التوسع في ضخ هذه الأموال، إلى ارتفاع غير مسوغ في الاحتياطيات الأجنبية، يليه تراجع حاد عند سحب الأموال بشكل مفاجئ، مما يعرض الاقتصاد لخطر الصدمات النقدية. كما أنَّ بعض عمليات غسيل الأموال، تعتمد على تحويلات عبر شركات وهمية، وعمليات تهريب نقدي، ما يسهم في خلخلة النظام النقدي، ويضعف أدوات السياسة النقدية للدولة. ويمكن الاطلاع على التصنيفات الأحدث، للدول التي تعدُّ ملاذات لغسيل الأموال، وفق تقييم مجموعة العمل المالي (FATF)، وكما موضح في (الجدول رقم (٢)).

---

(١٠) خالد حامد مصطفى، جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٦٤.

جدول (٢) الدول المصنفة كملاذ لغسيل الأموال بحسب تقييم (FATF) للعام ٢٠٢٣

الدولة	التصنيف	ملاحظات إضافية (FATF)
ميانمار	القائمة السوداء	ضعف الالتزام بالإجراءات الدولية
كوريا الشمالية	القائمة السوداء	مخاطر عالية على النظام المالي العالمي
الإمارات العربية المتحدة	القائمة الرمادية	جهود إصلاح قوية (تمت الازالة عام ٢٠٢٤)
باكستان	القائمة الرمادية	تحسن ملحوظ بعد ضغوط دولية
تركيا	القائمة الرمادية	وجود ثغرات تنظيمية في قطاع العقارات (تمت الازالة عام ٢٠٢٤)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

٤- Financial Action Task Force (FATF). (٢٠٢٤). High-Risk and Other Monitored Jurisdictions.

يوضح الجدول المذكور آنفًا، أنَّ الدول التي تدرج ضمن القوائم الرمادية أو السوداء لمجموعة العمل المالي، تعدُّ بيئة مناسبة لتدفقات الأموال غير المشروعة، ما يُشكل تشوهًا واضحًا في حركة رؤوس الأموال عالميًا. وهذا ما قد يقوّض قُدرة الدول على تطبيق سياسات نقدية فعَّالة، ويزيد من هشاشة الأنظمة المالية فيها.

ثانيًا- أثر غسيل الأموال في الاستثمار العالمي

يعدُّ الاستثمار ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، إذ يسهم في تحريك عجلة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مختلف دول العالم. إلا أنَّ فعَّالية الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل، أبرزها مدى الشفافية المالية، واستقرار البيئة الاقتصادية، ووجود أنظمة رقابية فعَّالة. وفي هذا السياق، تعدُّ ظاهرة غسيل الأموال، من بين أبرز التحديات التي تُقوّض بيئة الاستثمار، وتربك الأسواق، إذ تسهم في إدخال أموال غير مشروعة إلى النظام المالي، وتُعيد توجيهها نحو أنشطة مموهة، قد تحدث اختلالات حادة في مسارات الاستثمار، سواء من حيث حجم الاستثمارات، ونوعها، أو من حيث توجيهها، ومردودها على الاقتصاد[(١١)]. وبناءً عليه، من المهم الوقوف على الكيفية التي تؤثر بها هذه الظاهرة في الاستثمار العالمي، عن طريق الآتي:

١- زعزعة الثقة في البيئة الاستثمارية

إنَّ الثقة تشكل أساس أي قرار استثماري، سواء على مستوى المستثمر الفردي، أو الشركات متعددة الجنسيات، أو حتى المؤسسات المالية الدولية. عندما تُصبح بيئة الاستثمار مخترقة من قبل

(١١) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص-ص٢٣٣-٢٣٢.

الأموال غير النظيفة، فإنَّ ذلك يُثير مخاوف المستثمرين من مخاطر قانونية، أو أخلاقية، أو حتى اقتصادية. فالمستثمر الذي يدخل سوقًا يعجُّ بالأموال المغسولة، قد يجد نفسه أمام منافسة غير عادلة، أو أمام شريك تجاري مشبوه، أو ضمن منظومة تفتقر للشفافية، والمحاسبة، إذ تتفاقم هذه الإشكالية في الدول التي تعاني من ضعف الأجهزة الرقابية، والمحاسبية. فعندما تغيب المعايير الصارمة لمكافحة غسيل الأموال، يصبح من السهل غسيل الأموال في العديد من المشروعات، وهذا بدوره يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال النظيفة إلى أسواق أكثر أمانًا.((١٢))

وتشير دراسات صادرة عن مؤسسات مالية دولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى أنَّ الدول ذات التصنيفات المرتفعة في مؤشرات الشفافية المالية، تجذب استثمارات أجنبية مباشرة، أعلى بكثير من الدول التي تنتشر فيها عمليات غسيل الأموال، ومن ثم فإنَّ مكافحة هذه الظاهرة، تعدُّ ضرورة استراتيجية لضمان جذب الاستثمارات الحقيقية. ولبيان العلاقة بين مستوى الشفافية، ومدى جاذبية الاستثمار الأجنبي، نعرض في الجدول الآتي مجموعة بيانات، توضح ارتباط مؤشر مدركات الفساد(CPI) ، بحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI) ، في عدد من الدول.

جدول (٣) علاقة مؤشر مدركات الفساد (CPI) بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (٢٠٢٣)

الدولة	مؤشر الفساد (CPI) من ١٠٠	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الملاحظات
سنغافورة	83	195	بيئة شفافة وجاذبة
الإمارات	68	22	تأثر جزئي بضعف الرقابة سابقًا
تركيا	36	9	بيئة استثمارية مضطربة
نيجيريا	24	2.5	فساد مرتفع، واستثمار ضعيف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

1- Transparency International, Corruption Perceptions Index,2024,at:

https://url-shortener.me/2MSJ

2- World Bank , Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$),at:

https://url-shortener.me/2MSP

(١٢) مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من.جرائم المخدرات، القاهرة، الطبعة الثانية،٢٠٠٤ ص ١٤٢

تشير البيانات في الجدول (٣)، إلى العلاقة الوثيقة بين مستويات الشفافية، ونمو الاستثمارات الأجنبية، إذ ترتفع التدفقات الاستثمارية، في الدول ذات التصنيفات العالية في مؤشر الشفافية (CPI)، في حين تعاني الدول ذات معدلات الفساد المرتفعة، من تراجع ملحوظ في الاستثمارات، وهو ما يظهر التأثير العميق لغسيل الأموال في البيئة الاستثمارية.

٢- تشويه آليات السوق والمنافسة

من الآثار البالغة الخطورة لغسيل الأموال، هو تشويه آليات السوق، والمنافسة العادلة، فالشركات التي تستخدم الأموال المغسولة، تتمتع بمرونة تمويلية عالية، من دون الالتزام بالمعايير نفسها التي تلتزم بها الشركات الأخرى، مما يمكنها من تقديم أسعار غير منطقية، أو الاستمرار في السوق على الرغم من الخسائر، أو احتكار قطاعات معينة لأغراض لا علاقة لها بالربحية، بل بتمرير الأموال، وهذا ما يعرقل عمل الشركات، التي تسعى إلى تحقيق أرباح عبر كفاءة الإنتاج، والإدارة، كما يفقد السوق التوازن بين العرض، والطلب، ومع الوقت، تنكمش مشاركة الشركات الشرعية، وتفسح المجال أمام شبكات المال غير المشروع، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الاستثمارية، وانخفاض جاذبية السوق أمام الاستثمارات الجديدة[١٣].

٣- استقطاب الأموال إلى قطاعات غير منتجة

تنشط عمليات غسيل الأموال، في القطاعات التي توفر غطاء سليم، وشرعي، مع قدرة على التمويه، وإخفاء الهوية، ومن بينها: العقارات، وتجارة السيارات، والفنادق، والكازينوهات، والأعمال الفنية، وعلى الرغم من أنَّ هذه القطاعات تعدُّ قانونية في ظاهرها، إلا أنَّ ضخ كميات ضخمة من الأموال فيها، يؤدي إلى ارتفاع غير مسوغ في الأسعار، وإلى خلق «فقاعات» استثمارية لا تستند إلى طلب حقيقي.

ويؤدي هذا التوجه إلى إغراق الاقتصاد في أنشطة استهلاكية، لا تُنتج قيمة مضافة حقيقية، على حساب القطاعات الإنتاجية الأساسية، كالصناعة، والزراعة، والتعليم، والبحث العلمي. ومع الوقت، يعاني الاقتصاد من ضعف في البنية الإنتاجية، وارتفاع في البطالة، وتباطؤ في معدلات النمو. على سبيل المثال، فإنَّ العديد من الدول التي شهدت انفجارًا مفاجئًا في أسعار العقارات، كشفت التحقيقات لاحقًا أنَّ جزءًا كبيرًا من هذه الاستثمارات، تمَّ تمويلها من أموال مغسولة، ما أسهم في حرمان المواطنين من امتلاك السكن، وتضخيم الأزمة على المدى الطويل[١٤]. كما تعدُّ الاستثمارات من أكثر الأنشطة حساسية، تجاه التقلبات، وعدم اليقين، وغسيل الأموال يغذي هذه الحالة من عدم الاستقرار، لعدة أسباب؛ منها إنَّ هذه الأموال تدخل، وتخرج من السوق من دون إشعار، ووفقًا لاعتبارات التمويه، والإخفاء، وليس الربحية أو الجدوى الاقتصادية، ومن ثم قد تشهد الأسواق في مرحلة معينة، تدفقًا مفاجئًا لرؤوس الأموال، يتبعه سحب حاد لهذه الأموال، مما يسبب اضطرابات حادة في الأسعار، ويؤثر

---

(١٣)صالح السعد - تحديات غسل الأموال على المستوى الدولي (عوامل تفاقم مشكلة غسل الأموال) - اتحاد المصارف العربية - النشرة. ٢٠٠٧ المصرفية العربية – مارس ص ٤١.

(١٤) هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الأموال،ط٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (٢٠٠٨)، ص ٨٨.

في السيولة، ويربك السياسات المالية، والنقدية، فضلًا عن أنَّ المستثمرين الشرعيين، غالبًا ما يعيدون تقييم استثماراتهم في ضوء تلك التغيرات، وقد يقررون الخروج من السوق خوفًا من الخسائر، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار، ويفقد الاقتصاد توازنه الاستثماري[١٥]. وتأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول: إنَّ الظاهرة من شأنها أن تحدث شكلًا من أشكال التوزيع العشوائي للأموال، مما يتسبب في ايجاد نشاط استثماري غير واقعي، ولا يستند إلى متطلبات السوق، بل يقتصر على غايات تتعلق بإخفاء مصادر الأموال فقط، وهذا بلا شك يسهم في ارباك التخطيط، في مجمل السياسات الاقتصادية، وتوجيه الموارد.

المطلب الثاني: الآثار على التصنيف المالي والمؤشرات الاقتصادية

أولًا- التأثير السلبي في سمعة الدولة وتصنيفاتها المالية

إنَّ انتشار غسيل الأموال في دولة ما، يُؤدي إلى تراجع تصنيفها في المؤشرات الدولية المعنية ببيئة الأعمال، والشفافية، ومكافحة الفساد، وهذا يؤثر سلبًا في قدرتها على الحصول على تمويل دولي، ويضعف موقفها في مفاوضات القروض، كما يقلل من فرص استقطاب استثمارات استراتيجية طويلة الأمد. فقد تلجأ بعض الدول، والمؤسسات المالية الكبرى، إلى إدراج تلك الدولة في «القوائم الرمادية أو السوداء»، الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، مما يفضي إلى فرض قيود على التعاملات المصرفية، والتحويلات المالية، ويضعف الثقة في النظام المالي ككل. وعلى سبيل المثال، أدى إدراج دول، مثل باكستان، وبعض دول أمريكا اللاتينية، في هذه القوائم، إلى تقلص الاستثمارات الأجنبية فيها، وتراجع الثقة في مصارفها، وإحجام المؤسسات المالية العالمية عن الدخول في شراكات معها، حتى يتم إصلاح الأنظمة الرقابية، والالتزام بالمعايير الدولية.[١٦] ومن الجدول رقم (٤)، يمكن ملاحظة مقارنة بين ترتيب الدول في سهولة ممارسة الأعمال، ومخاطر غسيل الأموال، حسب مؤشر (Basel) لعام ٢٠٢٣:

---

(١٥) علي الفتلاوي، أهمية نظام (AML) في تعزيز الشفافية المالية، مقال منشور في الموقع الرسمي لمصرف الرافدين العراقي على شبكة الإنترنيت بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٢٥، على الرابط (تم الاطلاع بتاريخ: ٧-٤-٢٠٢٥):
https//:www.rafidain-bank.gov.iq?/article142=

(١٦) ماجد عبد الحميد، مشكلة غسيل الأموال وسرية الحسابات بالبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، (٢٠٠٢)،ص ٦٦.

جدول (٤) العلاقة بين بيئة الأعمال ومخاطر غسيل الأموال في دول مختارة (٢٠٢٣)

الدولة	ترتيب سهولة ممارسة الأعمال (من ١٩٠)	مؤشر (Basel) لمخاطر غسيل الأموال (من ١٠)*	الملاحظات
نيوزيلندا	1	3.21	بيئة استثمارية آمنة للغاية
الإمارات	16	4.85	جهود إصلاح كبيرة بعد إدراجها بالقائمة الرمادية
تركيا	33	6.52	ضعف في الرقابة على بعض القطاعات
نيجيريا	131	7.74	مخاطر عالية لغسيل الأموال
فنلندا	٦	2.96	من الدول الجيدة فيما يتعلق بالحوكمة المالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :(* كلما ارتفع مؤشر (Basel)، ازدادت مخاطر غسيل الأموال، الحد الأقصى = ١٠)

5- Basel Institute on Governance. (2023). Basel AML Index – 12th Public Edition.at:

https://ethics-compliance.ch/basel-aml-index-2023-action-on-money-laundering-more-urgent-than-ever/

توضح البيانات في الجدول (٤) المذكور، أنَّ الدول ذات الترتيب المتقدم في سهولة ممارسة الأعمال، وتمتلك مؤشرات منخفضة لمخاطر غسيل الأموال، مثل نيوزيلندا، وفنلندا، تُعدُّ هي الأكثر جذبًا للاستثمارات، في حين تواجه الدول ذات المخاطر المرتفعة، كنيجيريا، وتركيا، صعوبة في جذب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهذا يعكس الأثر المباشر لغسيل الأموال، في ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية.

ثانيًا- أثر غسيل الأموال في المؤشرات الاقتصادية العالمية

يمثل غسيل الأموال تهديدًا مباشرًا لاستقرار النظم الاقتصادية، ليس فقط على مستوى الدول النامية، بل حتى في الاقتصادات المتقدمة، كونه يتغلغل في البنية المالية الرسمية، ويؤثر في سلامة البيانات الاقتصادية، وفعالية السياسات العامة، وجودة المؤشرات الاقتصادية الكلية. فعندما تدخل الأموال غير المشروعة في الدورة الاقتصادية، فإنَّها لا تسير وفق منطق العرض والطلب الحقيقي، بل تسعى إلى تحقيق غايات التمويه، والتخفي، مما يؤدي إلى تشوهات هيكلية في مؤشرات، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة، والاستقرار المالي، وسلامة النظام الضريبي، ومن أبرز المؤشرات التي تتأثر سلبًا بظاهرة غسيل الأموال، معدلات النمو الاقتصادي، ففي الظاهر قد يبدو أن تدفق أموال جديدة إلى السوق، يسهم في تحفيز النمو، وتحسين مستويات الاستثمار، والاستهلاك، إلا أنَّ هذا النمو غالبًا ما يكون زائفًا أو هشًا؛ لأنَّه لا يُبنى على أنشطة إنتاجية حقيقية، بل على تدفقات مالية وقتية، لا

تستند إلى أسس اقتصادية متينة. وعندما تُسحب هذه الأموال فجأة، نتيجة لضغوط قانونية أو حملات ملاحقة دولية، تنهار هذه الأنشطة، ويتراجع الناتج المحلي بشكل حاد[(١٧)]، مما يعكس هشاشة البنية الاقتصادية، وعدم استقرارها.

كما أنَّ مؤشرات الاستقرار المالي، تعدُّ من أكثر الجوانب حساسية لتأثير غسيل الأموال، فوجود أموال تدار خارج الإطار الرقابي، أو تمر عبر النظام المالي بطرق غير تقليدية، يحدُّ من قدرة المصارف المركزية على قياس العرض النقدي بدقة، ويربك سياسات التحكم في السيولة، ويضعف كذلك فعَّالية أدوات السياسة النقدية، فضلًا عن ذلك، فإنَّ كثافة التعامل بالأموال المغسولة، تُسهم في زيادة التقلبات في أسعار الأصول، سواء في قطاع العقارات، أو الأسهم، أو العملات، مما يخلق حالة من الغموض المالي، تعيق التخطيط الاستثماري طويل الأمد، وتعرض الأسواق لصدمات متكررة. أمَّا في ما يتعلق بالتضخم، فإنَّ ضخ الأموال غير المشروعة في قطاعات معينة، قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب بشكل مصطنع، لا يقابله عرض حقيقي، مما يسفر عن تضخم في الأسعار، لاسيَّما في القطاعات التي تكون عرضة لاستخدام الأموال المغسولة، مثل العقارات أو السلع الكمالية. كما أنَّ تركّز تلك الأموال في أيدي فئة محددة من المستفيدين، يسهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء، والفقراء[(١٨)]، ومن ثم يُعمق من اختلال التوازن الاجتماعي، ويزيد من التفاوت في توزيع الثروة. أمَّا ما يتعلق بنسب الأموال للناتج المحلي الاجمالي، فقد قدر مكتب الأمم المتحدة لغسيل الأموال، النسبة السنوية لحجم عمليات غسيل الأموال، بين (٢٪) و(٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد العالمي، إذ يتراوح بين (٢,٢) و(٥,٥) ترليون دولار للعام (٢٠٢٤)، وعلى ذلك فإنَّ مواجهة ظاهرة غسيل الأموال، أصبحت ضرورة لاستقرار الاقتصاد العالمي، لاسيَّما في ظل تجليات العولمة، وسرعة انتقال الأموال بين الحدود[(١٩)]، فالمؤشرات الاقتصادية لا تعكس واقعًا دقيقًا في ظل وجود هذه الظاهرة، مما قد يربك صنَّاع القرار، ويعرض الدول لأزمات مفاجئة غير متوقعة.

---

(١٧)صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، (٢٠٠٣)، ص٤١.

(١٨) نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، (٢٠٠١)، ص ٨٢.

(١٩) Alex Rolfe, The global impact of money laundering, Article published online in 2024, at: https://www.paymentscardsandmobile.com/the-global-impact-of-money-laundering-in-2024/ Accessed on (4-8-2025)

المبحث الثالث

الجهود الدولية إزاء ظاهرة غسيل الأموال

لغرض الإحاطة بالجهود الدولية إزاء الظاهرة، لا بدَّ من الإشارة إلى أهم التجارب الدولية بهذا الصدد، ثم النظر إلى الجهود التي كرست للحد من الآثار الاقتصادية للظاهرة، وكما يأتي:

المطلب الأول: تجارب دولية مختارة لظاهرة غسيل الأموال

لقد أظهرت التجارب أنَّ العديد من الدول، لم تتعامل بجدية مع هذه الظاهرة، مما تكبدت اقتصاداتها خسائر اقتصادية. وبقدر تعلق الأمر بمتغيرات الاقتصاد غير الرسمي، أو بما يسمى باقتصاد الظل، فإنَّ جميع الأنشطة، والأعمال التجارية، غير الرسمية، تعدُّ ذات صلة مباشرة بظاهرة غسيل الأموال، لذا يمكن القول: إنَّ تأثيرات اقتصاد الظل، ما هي إلا تعبير عن غسيل الأموال، ويمكن بيان نسبتها إلى حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة لفئتين: أولهما مجموعة مختارة من الدول المتقدمة، وأخرى من الدول النامية، وكما في الجدول رقم (٥).

جدول (٥) يوضح نسبة غسيل الأموال المرتبط باقتصاد الظل إلى الناتج المحلي لدول مختارة

الدولة	النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
الفئة الأولى (دول متقدمة)	
ألمانيا	٩,١
الولايات المتحدة	٧,٨
سويسرا	٧,٢
النمسا	٨,٩
المملكة المتحدة	١٠
فرنسا	١٣
الفئة الثانية (دول نامية)	
مصر	٣٤,٢
المغرب	٣٤,١
الجزائر	٣٠,٨
لبنان	٣١,٥
البرازيل	٣٨,٠
نيجيريا	٥٢,٣

المصدر: تمَّ إعداد الجدول من قبل الباحث، بالاعتماد على :

1-Top 10 global underground economies by size, What is the size of underground economies around the world, 2023,at: https://www.napier.ai/knowledgehub/size-underground-economies.

2-Bureau of Economic Analysis. "Gross Domestic Product (Third Estimate), Corporate Profits (Revised Estimate), Second Quarter 2023 and Comprehensive Update.

من الجدول رقم (٥)، يمكن ملاحظة الفرق بين المجموعتين من الدول، إذ سجلت الفئة الثانية لمجموعة الدول النامية نسبًا عالية، فيما يتعلق بنسبة اقتصاد الظل، المرتبط بغسيل الأموال الى الناتج المحلي الاجمالي، إذا ما تمت مقارنتها بالفئة الأولى، التي تمثلها مجموعة الدول المتقدمة، مما يدل على العلاقة العكسية بين تطور اقتصاد الدول، والقدرة على التعامل مع القضايا ذات الصلة بغسيل الأموال، ولعل هذا يدل على ضرورة إبداء الاهتمام، والمساعدة، تجاه جميع الدول، كون الظاهرة عالمية الاتجاه، وتسترعي ايجاد ترتيبات شاملة، بغض النظر عن حركات الانتاج، والتجارة الدولية، المرتبطة بحجم الاقتصاد لكل دولة فحسب، كون أنَّ الظاهرة سرعان ما تمتد إلى محيطها الإقليمي، ثُمَّ الدولي، لتعكس تقييمًا سلبيًا، يقود إلى إضعاف الثقة بالبيئة الاستثمارية بشكل مباشر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما يأتي:

أولًا - قضية بنك Danske Bank

تعدُّ من أكبر قضايا غسيل الأموال، التي امتدت على النظام المصرفي الأوروبي، وتمثلت في فضيحة بنك «دانسكي" (Danske Bank) ، الذي تمَّ الكشف عن تورط فرعه في إستونيا، في تسهيل عمليات غسيل أموال، بقيمة تتجاوز (٢٠٠) مليار يورو في عام (٢٠١٥)، غالبيتها من روسيا، ودول آسيا الوسطى، فقد أثرت بشدة في سمعة النظام المصرفي الدنماركي، وأثارت الشكوك حول مدى كفاءة الرقابة الأوروبية على البنوك. وإنَّ انعكاسات الفضيحة لم تقتصر على خسائر السمعة فقط، بل أدت إلى تراجع ثقة المستثمرين في أسواق البلطيق، وتشديد الإجراءات الرقابية، إلى حدّ أثّر حتى في المعاملات المالية المشروعة، كما دفعت تلك الفضيحة العديد من المؤسسات المالية الدولية، إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه البنوك الأوروبية، التي تعمل في بيئات محفوفة بالمخاطر[(٢٠)].

ثانيًا- دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقدين الأخيرين، نموًا اقتصاديًا جعل من دبي، وأبو ظبي، مراكز مالية، وتجارية، عالمية، إلا أنَّ ذلك رافقه تدفق أموال مشبوهة، إذ أشارت بعض التقارير، إلى أنَّها تشهد عمليات غسيل للأموال، بنحو (١,٥) مليار سنويًا، ونتيجة لذلك واجهت انتقادات دولية، بسبب ضعف إجراءات مكافحة غسيل الأموال في بعض القطاعات، لاسيَّما العقارات، والذهب، والتحويلات المالية، ولمواجهة ذلك، بدأت الإمارات بتنفيذ إصلاحات موسعة، شملت تعزيز إجراءات الحد من عمليات غسيل الأموال، وإنشاء وحدات مالية متقدمة، أهمها وحدة المعلومات المالية لمراقبة

(٢٠) ياسر فلاح حسن، غسيل الأموال، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٢)، المجلد (٢)، كلية الادريسي الجامعة، العراق، (٢٠٢٤)، ص ٣٧٧.

المعاملات المالية، وتكثيف التعاون مع مجموعة العمل المالي (FATF). وعلى الرغم من إدراج الإمارات على «القائمة الرمادية»، فإنَّ الإجراءات المتخذة ساعدت في تحسين صورتها، واستعادة ثقة المستثمرين الدوليين، ما يبرز أهمية المعالجة المبكرة، والحازمة، بهذا الصدد.[٢١]

ثالثًا- تسوية بنك جولدمان ساكس (1MDB)

في عام (٢٠٢٠)، وافق بنك جولدمان ساكس على دفع (٣,٩) مليار دولار، لتسوية الاتهامات المتعلقة بدوره في فضيحة صندوق التنمية الماليزي (1MDB)، إذ شملت التسوية دفع (٢,٥) مليار دولار نقدًا، مع التعهد بضمان استرداد (١,٤) مليار دولار، من الأصول المرتبطة بالأموال المختلسة. جاءت هذه التسوية بعد اتهامات بأنَّ البنك ساعد في جمع (٦,٥) مليار دولار لصالح (1MDB)، إذ تمَّ تحويل جزء كبير من هذه الأموال بشكل غير قانوني. تُبرز هذه القضية أهمية الرقابة الصارمة على المؤسسات المالية، ودورها في تسهيل الفساد، إذ أسهمت فضيحة (1MDB) في تقويض الثقة في المؤسسات المالية العالمية، كما أظهرت كيف يمكن أن يؤدي غسيل الأموال، إلى إضعاف الأسواق المالية، والإضرار بالاستثمار الأجنبي المباشر[٢٢]، الذي من شأنه أن يعزز عدم الاستقرار الاقتصادي، ويزيد من تكلفة رأس المال في الدول المتأثرة، مما يعيق النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما أكدته منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية (OECD)، من أنَّ الدول ذات الأنظمة الرقابية الضعيفة، تعاني من فقدان الاستثمارات من حجم التدفقات المتوقعة سنويا، بسبب انعدام الثقة، وارتفاع مستوى المخاطر[٢٣]، يسترعي ذلك تضافر الجهود الدولية، لتعزيز البيئة الاستثمارية التي ترتبط بالحد من آثار عمليات غسيل الأموال.

المطلب الثاني: الجهود الدولية للحد من آثار غسيل الأموال في الاقتصاد العالمي

أدركت الدول، والمنظمات الدولية، منذ عدة عقود مضت؛ أنَّ ظاهرة غسيل الأموال ما هي إلا ظاهرة عابرة للحدود، تؤثر في الاستقرار الاقتصادي للدول، وتهدد سلامة النظام المالي العالمي. وبناءً على ذلك، تم ايجاد حزمة من المبادرات، والاتفاقيات، بصددها، والعمل على تعزيز الشفافية، وضمان سلامة التدفقات المالية الدولية، ومن أبرز ذلك اتفاقية الأمم المتحدة (اتفاقية فيينا)، والتي عقدت في العام (١٩٨٨)، وعلى الرغم من أنَّ موضوعها الأساس هو مكافحة المخدرات، إلا أنَّ غسيل الأموال يعدُّ أحد الأنشطة المرتبطة بموضوعها، إذ ركزت في ضرورة مجابهة عمليات غسيل الأموال، الناتجة عن تجارة

(٢١) تقرير مجموعة العمل المالي الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة للعام (٢٠٢٤)، على الرابط: (تم الاطلاع بتاريخ ٨-٤-٢٠٢٥)

https//:www.fatf-gafi.org/home/

(٢٢) British Broadcasting Corporation (BBC) , Goldman Sachs settles 1MDB scandal with Malaysia for $3.9bn, A report published by the radio on July 24, 2020 , at:
https://www.bbc.com/news/business-53529075

(٢٣) Report of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) entitled:) **Administrative Reform for the realization of the SDGs**,
issued in 2023 at the link:
https://www.unescwa.org/events/administrative-reform-realization-sdgs

المخدرات، وتوفير آليات للتعاون الدولي بهذا الصدد، مع ضرورة الالتزام بسبل الوقاية الوطنية، واتخاذ التدابير الملائمة "[٢٤]". وعلى الرغم من أهمية الاتفاقية، إلا أنَّ ما أكدته من ضرورة تطوير التشريعات الوطنية، بما يلائم حجم التحديات للظاهرة على الاقتصاد العالمي، لم يستتبعه مراجعات، وتقييمات، بنَّاءة. وفي ظل تفشي الظاهرة عالميا، دفع ذلك إلى تأسيس مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) عام (١٩٨٩)، التي أصدرت أربعين توصية، تعدُّ بمنزلة الإطار المؤسسي لمجابهة عمليات غسيل الأموال، كما من شأنها العمل على مراجعة دورية، لمدى الامتثال الدولي لتوصياتها، ومعاييرها، فضلًا عن العمل على دعم نقل المعلومات بين الدول، بهدف توفير بيئة آمنة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الاستقرار المالي"[٢٥]"، إذ من الملاحظ وفقًا للتقييمات التي تمَّ التطرق لها سابقًا، أنَّ الامتثال لمعاييرها يعدُّ الأساس في منح الثقة للدول في عقد الاتفاقيات التجارية، وإنَّ خلاف ذلك يؤدي إلى تعرض الدولة إلى عقوبات مالية، أو عزل اقتصادي، مما يعني أنَّ للمجموعة الدور المهم في بلورة صيغ الامتثال، والتعاون، بشأن التجارة الدولية، بالشكل الذي يضمن الحد من عمليات غسيل الأموال التي قد تصاحبها.

من جهة أخرى، تمَّ عقد اتفاقية (باليرمو) التي تعدُّ من المبادرات الدولية المهمة للأمم المتحدة، والتي وقعت عام (٢٠٠٠) لتعزيز الجهود الدولية بصدد غسيل الأموال، بما في ذلك مراقبة النظام المالي، والمصرفي، العالمي، وتعزيز الشفافية داخل القطاع المالي، إذ حددت الاتفاقية التزام الدول، بإنشاء نظام تنظيمي، وإشرافي، محلي شامل، للبنوك، والمؤسسات المالية، وذلك لكشف عمليات غسيل الأموال في الداخل، وكذلك عبر الحدود، كما تلزم الأطراف بضمان قدرة سلطاتها المعنية بغسل الأموال، على التعاون، وتبادل المعلومات على الصعيد الدولي، وتحقيقًا لذلك، تمَّ التأكيد على إنشاء وحدات مراقبة مالية، والنظر في اتخاذ تدابير ناجعة لرصد حركات النقد عبر الحدود"[٢٦]". إلا أنَّ الاتفاقية لم تقدم تفاصيل إضافية، لتوجيه الدول في تنفيذها لتلك المتطلبات، ولكنَّها تدعو إلى استخدام المنظمات الإقليمية، والمتعددة الأطراف ذات الصلة، لمكافحة غسيل الأموال، كدليل إرشادي يعتمد على سبل المبادرات الفردية أو الجماعية.

في سياق آخر، فقد عمد صندوق النقد الدولي إلى توسعة نطاق عمله، في مجال مجابهة غسيل الأموال، ففي عام (٢٠٠٤) اتفق مجلس الصندوق التنفيذي، على إدراج العمل وفق التقييمات الخاصة، بمجابهة عمليات غسيل الأموال، كجزء أساسي يضاف إلى عمل الصندوق، فضلًا عن تنمية القدرات بذلك الخصوص. وفي العام (٢٠١٨) أطلق الصندوق حزمة لمراجعة السياسات السابقة، بهدف تطويرها، فضلًا عن برنامج الصندوق الرقابي، فيما يتعلق بامتثال الدول الأعضاء، للمعايير الدولية التي تتعلق بغسيل

---

(٢٤) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للعام (١٩٨٨)، وثيقة القرارات المتخذة لمؤتمر الأمم المتحدة، بشأن الاتفاقية، (رقم القرار: ١،٢،٣)، ص- ص ٩- ١٢، نشرت الوثيقة على الموقع الإلكتروني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، على الرابط: (تم الاطلاع بتاريخ ١٤-٤-٢٠٢٥)

https//:www.incb.org/incb/en/precursors-١٩٨٨/convention.html

(٢٥) منظمة العمل المالي الدولية (FATF)، المعايير الدولية لمجابهة غسيل الأموال، فرنسا، (٢٠٢٢)، ص-ص ٩-١١.

(٢٦) المادة السابعة من نص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الامم المتحدة، مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات للشرق الاوسط وشمال افريقيا، متاح على الرابط: (تم الاطلاع بتاريخ: ١٤-٤-٢٠٢٥)

http//:hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

الأموال، إذ تعمل تلك السياسات كوسائل معالجة للإجراءات بشكل دوري، وكذلك فيما يتعلق ببرامج الإقراض للدول، وفقًا لاستجابتها لتلك المعايير، كما أنَّ للصندوق تقييمًا خاصًا بشفافية السياسات المالية الدولية، تمَّ تعميمها في العام (٢٠٢٣)، إذ يتم بموجبها قياس تقييم الأداء المالي للدول، ليكون مرجعًا مهمًا للتعاون الدولي، إزاء عمليات غسيل الأموال[٢٧]. وتتولى الدول العمل على تنفيذ مجموعة التوصيات، المنبثقة عن التقييم للمعايير، وكذلك مراجعتها، مع امكانية الحصول على المساعدات الفنية التي يوفرها الصندوق، وكذلك المؤسسات المعنية بهذا الخصوص.

على الرغم من التحديات الكبيرة، فقد أسهمت الاجراءات الدولية، بما فيها مراجعات تقارير مجموعة العمل المالي، وكذلك جهود الأمم المتحدة، في إحراز تقدم ملموس للحد من الظاهرة، لاسيَّما ما يتعلق بارتفاع معدل الامتثال بالمعايير الدولية، وتحديدًا في الدول التي تمتلك أنظمة مصرفية متقدمة، فقد شهدت تركيا حالة الإزالة من القائمة الرمادية، مما نجم عنه تزايد التدفقات الاستثمارية إليها، بنحو (٨,٨) مليار دولار، نظرًا لاستجابتها للمعايير الدولية، لاسيَّما ما يتعلق بمجموعة العمل المالي، وذلك بعد تنفيذ جميع توصياتها[٢٨]. كما شملت الإزالة الإمارات العربية المتحدة في العام نفسه، وذلك بعد تنفيذ الاصلاحات المالية وفقًا لمجموعة العمل المالي. إلا أنَّ فاعلية عمليات غسيل الأموال، وأدواتها، ما زالت تثير القلق، ووفقًا لما تمَّ عرضه سابقًا من بيانات، فإنَّ العمل تجاه الحد من الظاهرة ما زال نسبيًا، طالما أنَّ هنالك خشية من تطور عمليات غسيل الأموال، وباستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والعملات الرقمية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسترعي من المؤسسات، والدول كافة، رفع مستويات التنسيق، والتعاون، الدولي بشكل دائم.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوعات ظاهرة غسيل الأموال، التي تضمنت العديد من الآثار في متغيرات الاقتصاد الدولي، وكذلك الوقوف على أهم الجهود الدولية إزائها، فقد تمَّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتوصيات، وكما يأتي:

الاستنتاجات

١- تعدُّ ظاهرة غسيل الأموال، ذات تأثير سلبي في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية، بما تتضمنه من حركات الاستثمار، والتجارة الدولية، وتؤدي إلى تشويهها كونها لا تستند إلى عمليات اقتصادية حقيقية، ومنتجة، بل هي ليست إلا نشاطات طفيلية، ترنو إلى إخفاء مصادر الأموال، مما يؤدي ذلك إلى إرباك السياسات الاقتصادية للدول.

---

(٢٧) صندوق النقد الدولي، المعايير والمواثيق، تقرير منشور على الموقع الرسمي للصندوق على الرابط: (تم الاطلاع بتاريخ: ١٤-٤-٢٠٢٥)

https//:www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/٢٠٢٣/Standards-and-Codes-the-role-of-the-IMF

(٢٨) زياد سليم ، ماذا تعني إزالة تركيا من القائمة الرمادية لغسيل الأموال، مقال منشور في شبكة الجزيرة الاعلامية في العام (٢٠٢٤)، على الرابط: (تم الاطلاع بتاريخ : ١٤-٤-٢٠٢٥)

https://url-shortener.me/2MTC

٢- تسهم الظاهرة بزعزعة الثقة المتبادلة، للتعاملات المالية الدولية كافة، فضلًا عن التأثير في تصنيفات الدول وفق معايير الامتثال، مما ينتج عنه ارتفاع مستوى الحذر، في الاتفاقات التجارية، والاستثمارية، بين الدول، وهذا يؤدي إلى إضعاف القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة.

٣- على الرغم من ايجابية الجهود الدولية، إلا أنَّها ما زالت بحاجة للمزيد من الاهتمام، لاسيَّما ما يتعلق باتفاقيات التعاون الدولي، التي لم تواكب المتغيرات التكنولوجية الحديثة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي قد تقلل من شأن الاعتماد على معايير التصنيف الدولية، مثل مؤشر (BASEL)، وتقرير مجموعة العمل المالي (FATF) بالمستقبل، كمؤسسات معنية برصد الظاهرة.

التوصيات

١- العمل على إعادة تقييم السياسات الدولية المتبعة، تجاه عمليات غسيل الأموال، وتحديدًا الاتفاقيات الدولية، وذلك لمواكبة تنامي الظاهرة، وتطورها تقنيًا، وعدم الاكتفاء بتوصيات المؤسسات المعنية بالظاهرة، كمجموعة العمل المالي، والمؤسسات الأممية الأخرى، على أن يقترن ذلك بالتزامات مالية دولية.

٢- إنشاء منصة مالية متطورة، لغرض متابعة تدفق الأموال، والاستثمارات، في الدول كافة، للحيلولة دون تنامي عمليات غسيل الأموال، ولاسيَّما في الدول النامية، كونها أقل كفاءة في إجراءاتها المالية.

٣- تعميق التعاون الدولي، وتوحيد السياسات الاقتصادية المحلية، بإشراف هيئة الأمم المتحدة، أو وكالاتها المتخصصة، لمتابعة التزام الدول بالمعايير الدولية، مع ضرورة توافر آليات الإفصاح، والشفافية، في إدارة المخاطر المالية، لضمان سلامة العلاقات الاقتصادية، والتجارية، من دون أن يؤثر ذلك في طبيعة التعاون الاقتصادي الدولي.

قائمة المصادر

١- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في الجلسة العامة السادسة المعقودة في ١٩ كانون الأول –ديسمبر ، فيينا، (١٩٨٨).

https//:www.unodc.org/pdf/convention1988_ar.pdf

٢- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للعام (١٩٨٨)، وثيقة القرارات المتخذة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتفاقية، (رقم القرار: ١،٢،٣)، ص- ص ٩- ١٢، نشرت الوثيقة على الموقع

الالكتروني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، على الرابط:

https//:www.incb.org/incb/en/precursors-1988/convention.html

٣- أروى الفاعروي وايناس قطيشات، غسيل الأموال: المدلول العام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، (٢٠٠٢).

٤- Washington, DC, United States, Anti-Drug Abuse Act of ١٩٨٦:

https//:www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/anti-drug-abuse-act.

٥- تقرير بعنوان: مكافحة غسيل الأموال، صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام (٢٠١٧). متاح على الرابط:

https.2009-2017//:state.gov/j/inl/c/crime/c44634.htm

٦- تقرير مجموعة العمل المالي الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة للعام (٢٠٢٤)، على الرابط الآتي: https//:www.fatf-gafi.org/home/

٧- خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، دراسة مقارنة، منشأه المعارف، الاسكندرية، (٢٠٠٨).

٨- زياد سليم، ماذا تعني إزالة تركيا من القائمة الرمادية لغسيل الأموال، مقال منشور في شبكة الجزيرة الإعلامية في العام (٢٠٢٤)، على الرابط:

https://url-shortener.me/2MTC

٩- سيد شوربجي عبد المولى، عمليات غسيل الاموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات، العدد (٢٨)،المجلد (١٤)، جامعة نايف العربية، الرياض، (١٩٩٩).

١٠- Julian Crowley, ١٠ Most Notorious Money Laundering Cases of the ٢٠th Century, Ar ticle published on the Internet on: ١-١١-٢٠١١, On the link:

https//:www.businesspundit.com-10/most-notorious-money-laundering-cases-of-the-20th-century/4/

١١- صالح السعد - تحديات غسل الأموال على المستوى الدولي (عوامل تفاقم مشكلة غسل الأموال) - اتحاد المصارف العربية – النشرة المصرفية العربية، (٢٠٠٧).

١٢-صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة،(٢٠٠٣).

١٣- صندوق النقد الدولي، المعايير والمواثيق، تقرير منشور على الموقع الرسمي للصندوق على الرابط:

https//:www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Standards-and-Codes-the-role-of-the-IMF

١٤- عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (٤)، المجلد (٣)،جامعة حسيبة، الجزائر، (٢٠٠٦).

١٥- Armando Fernández Steinko, "Financial Channels Of Money Laundering in Spain," The British Journal of Criminology, vol. ٥٢, no. ٥ (September ٢٠١٢).

١٦- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، (٢٠٠١).

١٧- علي الفتلاوي، أهمية نظام (AML) في تعزيز الشفافية المالية، مقال منشور في الموقع الرسمي لمصرف الرافدين العراقي، على شبكة الانترنيت، بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٢٥، على الرابط :

https//:www.rafidain-bank.gov.iq?/article142=

١٨- ماجد عبد الحميد، مشكلة غسيل الأموال وسرية الحسابات بالبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، (٢٠٠٢).

١٩- المادة السابعة من نص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمم المتحدة، مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات للشرق الاوسط وشمال افريقيا، متاح على الرابط:

http//:hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

٢٠- مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، القاهرة، الطبعة الثانية، (٢٠٠٤).

٢١- منظمة العمل المالي الدولية (FATF)، المعايير الدولية لمجابهة غسيل الأموال، فرنسا، (٢٠٢٢).

٢٢- نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،(٢٠٠١).

٢٣- هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الأموال، ط٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (٢٠٠٨).

٢٤- Alex Rolfe, The global impact of money laundering, Article published online in ٢٠٢٤, at: Accessed on (٤-٨-٢٠٢٥)

https://www.paymentscardsandmobile.com/the-global-impact-of-money-laundering-in-2024/

٢٥- ياسر فلاح حسن، غسيل الأموال، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٢)، المجلد (٢)، كلية الادريسي الجامعة، العراق، (٢٠٢٤).

٢٦- British Broadcasting Corporation (BBC) , Goldman Sachs settles ١MDB scandal with Malaysia for $٣,٩bn, A report published by the radio on July ٢٠٢٠ ,٢٤ , at:

https://www.bbc.com/news/business-53529075

٢٧- Report of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ES-CWA) entitled: Administrative Reform for the realization of the SDGs, issued in ٢٠٢٣ at the link:

https://www.unescwa.org/events/administrative-reform-realization-sdgs